Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول عربية مختارة للعام ٢٠٢١ (دراسة تحليلية مقارنة)

شيلان عزيز محمود

قسم إدارة الاعمال، المعهد التقني الإداري أربيل، جامعة پۆليتكنيك

أربيل، كردستان، العراق

qi.ude.upe@doomham.nalehs

المستخلص:

يسعى البحث إلى دراسة دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وذلك للدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية للدول المستقبلة لتلك الاستثمارات. فقد هدف البحث للوقوف على المستوى الذي وصلت اليه الدول العربية في مجال اقتصاد المعرفة، والاثر الذي يؤديه هذا الجانب في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للدول العربية للعام ٢٠٢١، وقد توصلت الدراسة الى استنتاج رئيسي مفاده ان الاستثمار الاجنبي يتوزع على الدول حسب تطور اقتصاد المعرفة لتلك الدول.

مفاتيح الكلمات: إقتصاد المعرفة _الاستثمار الأجنبي المباشر _النمو_التنمية الاقتصادية _ مؤشر المعرفة.

Recieved: 17/7/2024
Accepted: 15/8/2024

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة

شـهدت نهايـة القـرن العشريـن تطـورات مذهلـة حققـت تغـيرات بنيويـة عميقـة في المجتمـع والإدارة والاقتصـاد، وتلـك التغـيرات لا يمكـن مقارنتهـا إلا بتغـيرات الثـورة الصناعيـة التـي حدثـت في القرنـين الثامـن عـشر والتاسـع عـشر. ولقـد اتسـمت هاتـان الثورتـان بطابـع التقـدم التكنولوجـي، فـالأولى ثـورة صناعيـة والثانيـة ثـورة المعلومـات ،ولم يكـن ممكنـاً ظهورهـما لـو لم تظهـر التكنولوجيـا الملائمـة لـكل منهـما : في الأولى الآلـة البخاريـة وفي الثانيـة الحاسـوب كـما كانـت الأولى تمهيـداً للثانيـة، فقـد وضعـت أسـس التقـدم التكنولوجـي والبحـث العلمـي، وحققـت قفـزة نوعيـة في ميـدان المعرفـة.

ويقـدم قطـاع المعرفـة فرصـاً جديـدة للبلـدان الناميـة، خاصـة الـدول العربيـة ويتيـح لهـذه البلـدان فرصـة اللحـاق بالسـباق، والحصـول عـلى نصيبهـا مـن الاقتصـاد العالمـي، فقـد أسـهمت ثـورة المعرفـة في تسـارع وتـيرة وتكامـل الاقتصـاد العالمـي مـن خـلال تعاظـم معـدلات التبـادل التجـاري في تدفـق رؤوس الامـوال وسرعـة تحقيـق الاتفاقـات التجاريـة وتدفـق الاسـتثمارات الاجنبيـة، وبذلـك اصبحـت النظـم الاقتصاديـة في العـالم المعـاصر ترتكـز بشـكل كبـير عـلى المعرفـة.

المبحث الاول:- منهجية الدراسة

أولاً:- اهميـة الدراسـة:- تـأتي اهميـة الموضـوع مـن ابـراز مسـتوى اندمـاج كل دولـة مـن الـدول العربيـة في اقتصـاد المعرفـة، ومـا هـي الركائـز التـي جعلـت منهـا دولـة رائـدة في هـذا المجـال أو عكـس ذلـك بنـاء عـلى تحليـل ترتيـب كل دولـة عـلى مسـتوى كل ركيـزة مـن ركائـز مـؤشر المعرفـة العالمـي، كـما تـأتي اهميـة الموضـوع مـن تناولـه الموضـوع الخـاص بالاسـتثمار الأجنبـي فـي الـدول العربيـة مـن كونـه أداة تمويليـة مهمـة تحتاجهـا البلـدان في ظل تذبـذب مواردها وتوسـع الحاجـة لإعادة البنـاء والأعـمار لبناهـا التحتيـة. وبذلـك يسـتمد البحـث اهميتـه مـن الـدور الـذي تؤديـه الاسـتثمارات الأجنبيـة في تطويـر الاقتصاديـات العالميـة بشـكل عـام والـدول العربيـة بشـكل خـاص.

ثانيـاً:- مشـكلة الدراسـة:- عـلى الرغـم مـن مـا تملكـه البلـدان العربيـة مـن مـوارد طبيعيـة وبشريـة اللازمـة لخلـق منـاخ ملائـم لجـذب الاسـتثمار الاجنبـي الا ان هنـاك عوائـق اقتصاديـة وسياسـية وامنيـة وغيرهـا تحـد مـن تحقيـق ذلـك، الامـر الـذي ينعكـس اثـره بشـكل سـلبي في طريـق التنميـة الاقتصاديـة، مـن هنـا يمكـن صياغـة مشـكلة الدراسـة بالسـؤال الآتي:

هل ان تطور البلدان العربية باتجاه اقتصاد المعرفة يمكن ان ينعكس ايجابا في جذب الاستثمار الاجنبي؟.

ثالثـا: أهـداف الدراسـة:- تهـدف الدراسـة بشـكل اسـاس إلى التعـرف عـلى واقـع الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر في الـدول العربيـة ، إذ ان الاقتصـاد العـربي يحتـاج إلى مزيـد مـن تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر مـن اجـل تحسـين معـدلات النمـو، و خلـق المزيـد مـن فـرص العمـل وتقليـص الفقـر، فضـلا عـن الحاجـه الماسـة لأسـاليب التكنولوجيـة الحديثـة. مـن هنـا يمكـن صياغـة اهـداف الدراسـة بمـا يـلي:

التعرف على واقع الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية.

التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

الوقوف على دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

رابعـا: فرضيـة الدراسـة:- هنـاك دور كبـير وفعـال لاقتصـاد المعرفـة للتأثـير في جـذب الاسـتثمار الاجنبـي المبـاشر في الـدول العربيـة.

وكذلـك وجـود بيئـة تنظيميـة وقانونيـة داعمـة لاقتصـاد المعرفـة يعـزز مـن جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر، وتعزيـز التعليـم

والتدريب وتطوير المهارات يؤدي إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المختارة.

خامسا: عينة الدراسة:- تناول عينة الدراسة اقتصاد المعرفة والاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية وذلك بالاستناد الى التقارير العالمية والتي صدرت للعام ٢٠٢٢. والتي تحتوي على بيانات للعام ٢٠٢١.

سادسا: الاطار الزمني والمكاني للدراسة :- الاطار الزمني تمثل بالعام (٢٠٢١) وهو العام الاول الذي دخلت فيه بعض البلدان ومنها العراق ضمن مؤشرات اقتصاد المعرفة اما الاطار المكاني فتمثل دول عربية مختارة .

سابعاً :- هيكلية الدراسة:-

تتناول الباحثة موضوع دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول عربية مختارة للعام ٢٠٢١ دراسة تحليلية مقارنة، من خلال اربعة مباحث، وذلك على النحو التالي: المبحث الأول: منهجية الدراسة، والمبحث الثاني: تناولنا فيه مفهوم اقتصاد المعرفة وأهميتها وكذلك المحددات والأسس التحول لاقتصاد المعرفة، وايضاً مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ودوافع الدول المستضيفة للاستثمار الاجنبي والاسباب التي دفعت إلى ظهورها وكذلك المحددات، المبحث الثالث: فحددناها للجانب التطبيقي للبحث، أما المبحث الرابع خصصناها للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني:- الجانب النظري

اولا:- مفهوم اقتصاد المعرفة

يشير العديد من الباحثين في مجال المعرفة إلى ثمة اقتصاد جديد يتطور هو اقتصاد المعرفة (Economy Knowledge) وهذا الاقتصاد الجديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع كما تتوسع خصائصه وتتجذر مبادؤه في مواجهة الاقتصاد التقليدي وخصائصه ومبادئه الأساسية ويعرف (Parken،٢٠٠٠:٤٤٠) اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون.

كما ورد اقتصاد المعرفة على أنه الاقتصاد الذي يقوم على الحصول على المعرفة والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وانتاجها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها الكافة، من خلال الافادة من الخدمات المعلوماتية وتطبيقات التكنولوجيا المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي في تثمين وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي. (بوخاري،٢٠٢١:٢٥٩).

وعرفته (موتمن،٢٠٠٤:٢٣) بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لأحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة.

كما يعرف (نجم،٢٠٠٨ :١٨٧) اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية.

فهو الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، والتعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية و

اللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة.

ويشير (Thomas al،٢٠٠١: ٢٠) إلى أن هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، السبراني، الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة. وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة.(Interchangeable)

ثانيا:- أهمية اقتصاد المعرفة:

لقد أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعا حيا ملموسا، وأنه كان يبدو للبعض أنه ما زال تحت التكوين والتشكيل، وأن هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات سريعة، وأنه يتفوق على الاقتصادات الأخرى كافة، وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة.

وأن دافعية الإنجاز الحي الملموس وأنه كانت معالمه ملموسة ومقاسة في الدول المتقدمة، فإن انغلاق قصور مدى الرؤية في الدول المختلفة يؤثر في مدى استفادتها من الاقتصاد المعرفي الجديد . وبذلك فإن الاقتصاد المعرفي يحقق الفوائد الآتية: (الهاشمي والعزاوي،٢٠٠٧ :٢٨ :(

يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار.

يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها.

يحقق التبادل إلكترونيا.

يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.

يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

وعلى الرغم من تلك الأهمية، فإن اقتصادنا العربي لا يزال بكرا لم يطرق الكثير بعدُ أبوابه، ولم يحاول الكثير بعد سبر أغواره أو التعرف إلى أبعاده وجوانبه على الرغم من أنها من أكثر الأمور أهمية وحيوية في حياة كل منا، وعلى الرغم من ذلك فقد تجاهلها البعض وهرب منها إلى الارتجالية، والعشوائية.

يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة اهمها:(David،٢٠٠٣:٨٩)

مرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.

يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصادات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة إليها من دون أن يكون له موقفا منها.

يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد وتوالد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفيه جديدة تماما لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ثم يساعد تماما على خلق وإيجاد المنتجات غير المسبوقة و الأكثر إشباعا واقناعا للمستهلك والموزع والمتعامل معه، وفيه وبه.

مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة، وممتدة، ومتجددة وذوات طبيعة تزامنية متدفقة، وهي وإن كانت تناسبية المضمون والمحتوى، فإنها في الوقت ذاته ثرية وغنية وتكاد تكون لا نهائية، وتعطي تأثيرها الحافز على مجالات هذا الاقتصاد كافة.

لا توجد موانع للدخول إليه، ولا توجد أبواب مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، ومن ثم لا توجد فواصل

زمنيـــة أو عقبـــات مكانيـــة أمـــام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الـذي يحتـاج إليه معرفـة عقليـة وإرادة تشـغيلية ووعـي كامـل بأبعـاد وجوانـب هـذا الاقتصـاد، ومسـؤولية الالتـزام التقـاني بكـل مـا فيـه، واحتـرام دقيـق لحقـوق الأطـراف المختلفة.

أن اقتصـاد المعرفـة قـائم علـى ذاتـه وقـائم علـى علاقاتـه مـع الاقتصـادات الأخـرى وهـو فـي علاقاتـه وارتباطاته دائم الحركة، ودائم البحث عن أصـحاب المواهـب والأفكـار الجريئـة وأصـحاب العقـول الخلاقـة، ومـن ثـم فـإن الصـراع عليها يعتمـد علـى قـدرة المشـروعات ونظـم المعلومـات علـى جـذب هذه العقول وتوظيفها .

رابعا:- محددات وأسس التحول لاقتصاد المعرفة

هنـاك عـدد مـن المحـددات والأسـس اللازمـة مـن أجـل التحـول الـكلي إلى اقتصـاد المعرفـة وتفعيلـه، ويمكـن القـول إن أبـرز المسـتلزمات لاقتصـاد المعرفـة هي:)يوسـف،٢٠١١:١٩)

إعـادة هيكلـة الإنفـاق العـام وترشـيده وإجـراء زيـادة حاسـمة في الإنفـاق المخصـص لتعزيـز المعرفـة، ابتـداء مـن المدرسـة الابتدائيـة وصـولاً إلى التعليـم الجامعـي مـع توجيـه اهتـمام مركـز للبحـث العلمـي.

العمـل عـلى خلـق وتطويـر رأس المـال البـشري بنوعيـة عاليـة، وعـلى الدولـة خلـق المنـاخ المناسـب للمعرفـة، فالمعرفـة اليـوم ليسـت ترفًـا فكريًـا، بـل أصبحـت أهـم عنـصر مـن عنـاصر الإنتـاج.

إدراك المسـتثمرين والـشركات أهميـة اقتصـاد المعرفـة، والملاحـظ أن الـشركات العالميـة الكـبري (العابـرة للقوميـات خصوصًـا) تسـاهم في تمويـل جـزء مـن تعليـم العاملـين لديهـا ورفـع مسـتوى تدريبهـم وكفاءتهـم، وتخصـص جـزءاً مهـماً مـن اسـتثماراتها للبحـث العلمـي والابتـكار.

حدد البنك الدولي أربع ركائز أساسية لاقتصاد المعرفة هي:

أ- الإطـار الاقتصـادي والمؤسـسي الـذي يضمـن بيئـة اقتصاديـة كليـة مسـتقرة ومنافسـة وسـوق عمـل مرنـة وحمايـة اجتماعيـه كافيـة، ويقصـد بـه دور الحكومـات في توفـير الإطـار الاقتصـادي والحوافـر لمجتمـع الأعـمال وغيرهـا مـن الـشروط التـي تعمـل عـلي رفـع اقتصـاد المعرفـة بالإضافـة إلي الأداء الفعـلي للاقتصـاد.

ب- نظـم التعليـم التـي توكـد أن المواطنـين معديـن للاسـتحواذ أو الحصـول عـلي واسـتخدام والمشـاركة في المعرفـة، فبقيـادة التكنولوجيـا والاحتياجـات الجديـدة يتجـه التعليـم لإحـداث تغيـيرات كـبري عـلي كل المسـتويات.

جـ- نظم الإبداع التي تجمع ما بين الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتكنولوجيا.

د - البنيـة الأساسـية لمجتمـع المعلومـات: ويقصـد بهـا البنيـة الأساسـية في مجـال الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، وإلي أي حـد هـي متقدمـة ومنتـشرة ومتاحـة ورخيصـة.

ضرورة العمـل عـلى توفـير بنيـة مؤسسـية حديثـة تفـرض ذهنيـة وسـلوك مؤسـسي حديـث، وأن يتـم التأسـيس لثقافـة النوعيـة والجـودة وثقافـة الإنتاجيـة العاليـة والادخـار وحسـن الاسـتثمار.

ضرورة إنجـاز مهـام البنـاء القانـوني والإجـرائي لمؤسسـات اقتصاديـة ماليـة مسـئولة وفاعلـة في إطـار اقتصـاد السـوق الاجتماعي جديـرة بـأن تضمـن البيئـة التمكينيـة لاقتصـاد ديناميـكي ومشـجع للاسـتثمار المحـلي والأجنبي.

ضرورة التأسـيس لإحـداث شراكـة وتنسـيق في تحمـل أعبـاء التنميـة والتطـور المجتمعـي بـين الأجهـزة الحكوميـة المركزيـة والمحليـة والقطـاع الخـاص والمنظـمات غـير الحكوميـة والمجتمـع الأهـلي والمواطنـين.

ضرورة تنفيـذ تنميـة متوازنـة إقليميـاً وعادلـة اجتماعيـاً تأخـذ بالاعتبـار حاجـات وطموحـات المناطـق الأقـل نمـواً وتنهـض

بالفئـات الاجتماعيـة الضعيفـة.

ضرورة إحداث تطوير جذري وحقيقي في مؤسسات التعليم والتعلم والبحث ورصد استثمارات كافية في هذا المضمار.

ضرورة التخطيـط والبرمجـة للانتقـال التدريجـي للاقتصـاد القائـم عـلى المعرفـة، وذلـك طمـوح بعيـد المـدى يتطلـب تسـليح المواطـن بذهنيـة جديـدة قائمـة عـلى الاسـتقلالية وحريـة التعبـير والقـدرة عـلى التعامـل مـع المعلومـة وتنظيـم وحـل المشـكلات والتمتـع بمهـارات ذات قـدرة تنافسـية عاليـة.

ضرورة تكريـس ثقافـة العمـل والعمـل الحـر كجـزء مـن التنشـئة الاجتماعيـة والتربويـة، مـن أجـل الخـروج بمنظومـة قيـم جديـدة للمحدثـين الاقتصاديـين ولقيـم الادخـار والاسـتثمار والثقـة.

ضرورة الارتقـاء بمسـتوى المـوارد البشريـة في المنشـآت الإنتاجيـة والخدميـة (العامـة والخاصـة)، وأن يجـري تصميـم نظـم لتحديـث عملياتهـا والتزامهـا بالتدريـب وبمقاييـس الجـودة العالميـة في إنتـاج السـلع المحليـة القـادرة عـلى المنافسـة والصالحـة للتصديـر.

يتطلـب النجـاح في هـذا الاقتصـاد حيـازة المعرفـة، ولهـذه الغايـة عـلى الحكومـات أن تسـتثمر في تأهيـل عـمال المعرفـة، أي أن تخصـص ميزانيـة وبيئـة مناسـبة لتطويـر التعليـم وتنميـة المهـارات.

خامسا:- ركائز اقتصاد المعرفة

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربع ركائز، وهي: (دياب،٢٠٠٤:٢٦)

١- الابتـكار (البحـث والتطويـر): نظـام فعـال مـن الروابـط التجاريـة مـع المؤسسـات الأكاديميـة وغيرهـا مـن المنظـمات التـي تسـتطيع مواكبـة ثـورة المعرفـة المتنامية واسـتيعابها وتكييفهـا مـع الاحتياجـات المحليـة.

٢- التعليـم: وهـو مـن الاحتياجـات الأساسـية للإنتاجيـة والتنافسـية الاقتصاديـة، حيـث يتعـين عـلى الحكومـات أن توفـر اليـد العاملـة الماهـرة والإبداعيـة أو الـرأس المـال البـشري القـادر عـلى إدمـاج التكنولوجيـات الحديثـة في العمـل، وتنامـي الحاجـة إلى دمـج تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات فضـلا عـن المهـارات الإبداعيـة في المناهـج التعليميـة وبرامـج التعلـم مـدى الحيـاة.

البنيـة التحتيـة المبنيـة عـلى تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات : التـي تسـهل نـشر وتجهيـز المعلومـات والمعـارف وتكييفـه مـع الاحتياجـات المحليـة، لدعـم النشـاط الاقتصـادي وتحفيـز المشـاريع عـلى إنتـاج قيـم مضافـة عاليـة.

الحاكميـة الرشـيدة: والتـي تقـوم عـلى أسـس اقتصاديـة قويـة تسـتطيع توفـير كل الأطـر القانونيـة والسياسـية التـي تهـدف إلى زيـادة الإنتاجيـة والنمـو، وتشـمل هـذه السياسـات التـي تهـدف إلى جعـل تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات أكـثر إتاحـة ويـسر، وتخفيـض التعريفـات الجمركيـة عـلى منتجـات تكنولوجيـا وزيـادة القـدرة التنافسـية للمؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة.

الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا:- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

اختلفـت وتعـددت مفاهيـم الاسـتثمار الاجنبـي المبـاشر ، وذلـك باختـلاف وجهـات نظـر الكتـاب والمؤلفـين كلا حسـب موقفـه ، إذ نجـد الاقتصـادي يعرفـه مـن الناحيـة الاقتصاديـة ورجـل القانـون يعرفـه مـن الناحيـة القانونيـة او مـن وجهـة نظـر قانونيـة ، ولان الاسـتثمار عمليـة مركبـة تجمـع بـين عنـاصر قانونيـة وأخـرى اقتصاديـة ، سـنتطرق لمجموعـة مـن التعاريـف المختلفـة للاسـتثمار الاجنبـي المبـاشر . يعـرف الاسـتثمار الاجنبـي المبـاشر بانـه اقتنـاء او تملـك المسـتثمر الاجنبـي لجـزء مـن الاسـتثمار او لجميـع الاسـتثمار فضـلا عـن قيامـه بالمشـاركة في إدارة المـشروع مـع المسـتثمر الوطنـي في حالـة الاسـتثمار المشـترك، او سـيطرته

التامة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته الكاملة للمشروع الاستثماري . (احمد،٢٠١٥:١٣٨).

ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه ، قيام شركة او منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تكون ضمن حدود البلد الام وذلك من اجل ممارسة قدر من التأثيرات على عمليات تلك المشروعات (الغزالي،٢٠٠٤:٣)

و يعرف أيضا بأنه استخدام الاموال الزائدة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الاسواق الاجنبية أي الاستثمار خارج حدود دولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات (فردية كانت ام جماعية(، او تكون بصورة مباشرة او غير مباشرة(ال شبيب،٢٠٠٨:٤٢)

ومن التعاريف الاخرى للاستثمار الاجنبي المباشر، هو إقامة منشأة اعمال جديدة او توسيع منشأة قائمة و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة في حدود دولة أخرى.

إذ ان المستثمرين لا يحتفظون في حق ملكية هذه المنشأة الاجنبية فحسب ، لكنهم يحتفظون أيضا بحق الادارة والتحكم في جميع عمليات المنشأة الاجنبية .(هدسون و هرندر،١٩٩٠:٧)

وهناك تعريف للاستثمار الاجنبي المباشر بحسب وجهة نظر منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ((UNCTAD ، إذ عرفته بانه استثمار يقوم على علاقة طويلة الاجل تعكس مصالح دائمة وأيضا القدرة على التحكم الاداري بين شركة البلد الام او شركة او منشأة او وحدة إنتاجية في بلد اخر (البلد المستقبل للاستثمار) سواء أكان المستثمر شركة ام مؤسسة او فردا وتكون الملكية على شكل حصة تساوي (١٠٪) او اعلى من (١٠ ٪) من الاسهم العادية او القوة التصويتية (في مجلس الادارة) للشركات المحلية او ما يعادلها للشركات الاخرى. UNCTAD، ٢٠٠٠، ١٥:)).

ان التعريف الشامل للاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل في كونه تلك المشاريع التي ينشئها و يمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبي ، بسبب الملكية الكاملة للمشروع ، او لآنه اشتراك في رأس مال المشروع بجزء يوجب له حق الادارة لذلك المشروع و يجب في ذلك ان يكون المستثمر الاجنبي فرداً او شركة اجنبية او فرعا لاحد الشركات الاجنبية او مؤسسة خاصة (زوده،٢٠٠٧:٣٣).

ثانياً:- دوافع الدول المستضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر

(العاني،٢٠٠٣:١٣) و (Hadson et al. ٢٠٠٤: ٤)، تكمن ابرز دوافع الدول المضيفة التي تسعى من وراء قبولها وتشجيعها الاستثمارات الاجنبية بما يلي :

الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الادارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الاحوال.

تحقق الدولة المضيفة جلب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار لديها محاولة منها القضاء او التخفيف من مشاكل البطالة ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد اكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

بالاستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها بالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجاتها الى الخارج كما هو الحال مثلا في تونس اذ تفرض على المستثمرين الاجانب عدم تصريف منتجات اغلب المشروعات داخل البلد بل تصديرها .

التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليا.

تدريب العاملين المحليين على الاعمال الفنية والادارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الانتاج المتقدمة.

وأخيرا محاولة الدول المستثمر فيها الدخول الى اسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي

تطوير حركة التجارة بها .

وهناك من يعارض الاستثمار الاجنبي ويبين معارضته للأسباب التالية:

(Vong, ٢٠٠٦: ٧) و(هندي،٢٠٠٥:٥٩٤)

تشير التجارب التاريخية في العديد من البلدان الى ان المستثمر الاجنبي عادة ما يتجه صوب المشروعات التي تحقق له اعلى الارباح بأسرع وقت وبغض النظر عن حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف.

يؤثر الاستثمار الاجنبي بشكل مباشر وسلبي في المشروعات الوطنية التي لم تصبح بعد قادرة على منافسة المشروعات المماثلة التي سيقيمها المستثمر الاجنبي ، كما تتنافس المشروعات الاجنبية المشروعات الوطنية في الحصول على المواد الاولية واليد العاملة المدربة بخاصة ان المشروعات الاجنبية يمكن ان تدفع اجور ورواتب لمثل هؤلاء .

ان المشروعات الاجنبية غالبا ما تستورد او تنتقل التكنولوجيا على شكل حزمة بحيث لا تسمح للبلدان النامية باكتساب الخبرة في الحصول على مفردات هذه الحزمة.

يقوم المستثمر الاجنبي في الغالب بتحويل الارباح الى الخارج مما لا يساعد على التراكم المادي في البلد المضيف.

ان الاستثمار الاجنبي قد يعرض البلد المضيف الى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لكون هذا الاستثمار يتميز بسرعة التأثر والتقلب وعدم الاستقرار مما يفقد البلد النامي القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي المناسب مما يزيد من تبعية البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وشركاتها المتعدية الجنسية وازمة دول جنوب شرق اسيا عام ١٩٩٧ خير مثال على ذلك.

قد تؤدي الاستثمارات الاجنبية (اذا كانت كبيرة) الى تحقيق النمو الاقتصادي الا ان ذلك لا يعني شيئا الا اذا صاحب هذا النمو عدالة في توزيع الدخل وبالتالي فان اية استراتيجية في هذا الصدد يجب ان تضيف دخولا متزايدة تشمل قطاعا عريضا من مواطني الدولة المضيفة تحقيقا لعدالة التوزيع .

ان الغاء القيود على الاستثمارات الاجنبية يهيئ الفرصة للمضاربين الاجانب لألحاق الضرر في البلد المضيف للاستثمارات والازمة المالية الاسيوية في عام ١٩٩٧ خير مثال على ذلك .

ثالثا:- الأسباب التي دفعت الى ظهور الاستثمار الاجنبي:

(الجميل ، ٢٠٠٣ ، ٦١-٦٢) و(Graham Spulding, ٢٠٠٥: ٥-٦)

- تنامي الاسواق العالمية بفضل الانتاج الكبير للسلع والخدمات مما دفع الشركات الى البحث عن اسواق دول اخرى ، وقد وضعت الشركات بعض الاسواق كأهداف لها ، وهذا ما حصل فعلا عندما وضعت الشركات الاوربية اسواق الولايات المتحدة الامريكية كأهداف لها ، وبالمقابل اندفعت الشركات الامريكية لاعتماد اسواق اوربا واسيا ولتكون بمثابة اسواق واعدة واهداف استراتيجية ، ولاسيما ما حصل تجاه اليابان وما يمكن ان يتحقق من منافع لها ، ان كل تلك التوجهات الاستراتيجية قادت الشركات لتعدي الحدود القومية والاستجابة للتنافسية العالية فخلقت البيئة المدولة ونشأت مفاهيم الحصص السوقية ، واندفعت الشركات الى ملاحقة المنافس ومنافسته في عقر داره ، وعلى هذا الاساس اعيد هيكلية العمليات في اوطان الشركات المنافسة لتحقيق المباغتة للمنافس اولا والدخول في الاسواق التي كانت تبحث عنها.

لقد كان هدف كل التوجهات سابقة الذكر الى الاقتراب من المستهلك الاجنبي والموارد البشرية والمادية وهي محاولة هادفة نحو تحقيق الكفاءة ونقص الكلف لزيادة القدرة التنافسية.

قد واجهت الشركات في مسيرة اعمالها ولتنفيذ استراتيجيتها جدرانا عالية وموانع صعبة الاجتياز تمثلت في التعرفة الكمركية ، وباتت تواجه المزيد من المشاكل والمعوقات في تخطي الحدود ومنذ ذلك الوقت بدأت تنشأ التكتلات الاقتصادية الدولية والهدف الاساس لتلك السياسات هو تسهيل عمليات تخطي الحدود ومحاولة تدويل الانشطة.

لقد تزامن كل ذلك بتطورات كبيرة شهدها العالم المتقدم في المجالات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالاتية والتي بدأت تدخل في المجالات الصناعية والانتاجية ، وبات هناك سياق مفهوم لاقتناص الفرص وبناء القدرات التنافسية . كل هذه الاسباب دفعت الشركات الى بلوغ بيئة دولية جديدة تختلف عما كان سائدا . وباتت الشركات تبحث عن ادوات وهياكل تناسب تلك التطورات .

رابع:- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر المحددات هي العناصر التي توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر ، وهناك محاور أساسية اعتمدتها الدول المضيفة من أجل تعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب فعمدت إلى وضع سياسات وتشريعات اقتصادية مختلفة من أجل خلق المحددات الملائمة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن الملاحظ أن الدول المتقدمة تكون ذات جاذبية عالية للاستثمار الأجنبي المباشر من دون إصدارها لقوانين تشجيعية للاستثمار حيث تكون اقل الدول اصدارا لمثل هذه القوانين ، وذلك يعود إلى توفر المحددات اللازمة للجذب ضمن اقتصاديات تكون الدول المتقدمة بشكل كبير يفوق الدول النامية في حين أن الدول النامية على الرغم من إصدارها للتشريعات والقوانين تبقى تعاني من مشاكل عديدة تنفر المستثمر الأجنبي وأهم المحددات هي المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي سنأتي على ذكرها .

المحددات الاقتصادية والتي تشمل ما يلي:-(صالح،١٢:٢٠١٥)

الأسواق : إن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق، وذلك يعود إلى ما توفره الأسواق من ميزات في مجال وفورات الحجم والنطاق فضلا عن القوة التنافسية للمستثمر التي يحصل عليها من سيطرته على الأسواق الجديدة ويهتم المستثمر الأجنبي بكل ما يتعلق بالأسواق مثل نمو السوق ، نصيب الفرد من الدخل ، إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية العالمية ، تفضيلات المستهلكين في البلد المعني وهيكل الأسواق ومستقبلها.

السياسات الاقتصادية : نعني بالسياسات الاقتصادية تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي، كالسياسة النقدية والمالية والتجارية وهذه السياسات تكون ذات تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر وتظهر هذه السياسات بأشكال وصور مختلفة حسب الدولة المضيفة وفلسفتها الاقتصادية ، فهناك دول ترحب وبشكل شامل بالاستثمار الأجنبي المباشر ، أي لا تضع أي قيود أو عراقيل أمام عمل الشركات متعددة الجنسية وهناك دول أخرى تتبع سياسة الترحيب الجزئي أي وضع بعض القيود على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الموارد الطبيعية : يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحددة والمهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة في المراحل الأولى لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة.

توفر الأيدي العاملة ومستويات الأجور المنخفضة : إن توفر الأيدي العاملة الرخيصة يعد دافع للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يسعى المستثمر للوصول إلى الأيدي العاملة التي تكون كلفتها أقل وذلك يحدث في الصناعات التي تحتاج إلى

أيدي عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عالي ويعد هذا المحدد من المحددات التي جذبت المستثمر الأجنبي إلى الدول النامية حيث كثافة الأيدي العاملة غير الماهرة وانعدام التنظيمات النقابية أو القانونية التي ترفع من الأجور.

معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد : إن معدل النمو المرتفع دليل على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة هذا النشاط ، ويعد مؤشر مهم يعتمد عليه المستثمر للقيام باستثماراته وهذا ما حصل في الصين ودول جنوب شرق أسيا منذ الثمانينات حيث إن ارتفاع معدلات النمو ساعد على جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي إلى هذه المنطقة . أما مستويات التنمية ، فالشاهد عليها الدول المتقدمة كافة حيث تدفق، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى مستويات التنمية إليها أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتفعة .

المحددات السياسية: وتعرف بانها تلك العوامل ذات البعد السياسي والتي تشكل في مجملها محيط محفز للاستثمار او غير محفز للاستثمار واهمها:

الاستقرار السياسي: ويعد العامل الاساس الذي يحتل المرتبة الاولى في حسابات المستثمر الاجنبي من بين العوامل السياسية ، والذي يؤثر بشكل كبير وفعال في اتخاذ القرار الاستثماري ، إذ يفسر هذا عدم نجاح العديد من الدول في جذب الاستثمارات الاجنبية وذلك لافتقارها استقرار الجانب السياسي ، إذ ان التغيرات المفاجئة في التوجيهات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي الغير مستقر والمتغيرة ، و ردود أفعال الانظمة السياسية أحيانا عوامل تؤثر في مصالح المستثمر الاجنبي وقراراته (Frank،١٩٨٠:٢٦).

قرار الحكومة : يتمثل قرار الحكومة في الموافقة على الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يكون تحت مسؤولية الادارة العليا في البلد يجب ان يكون مبنيا على أساس المصالح الوطنية العامة والقيم . والتي تربط بتنظيم المجتمع وكفاءة الحكم . إذ ان الكفاءة العليا تكون متمثلة في حماية البلدان المضيفة وضمانا للمستثمر في وقت واحد. (الجميلي،٢٠٠٧:٢٧).

القيود السياسية الامنية : يواجه المستثمر الاجنبي عدة مخاطر سياسية ومنها الاجراءات التي تتخذها بعض الحكومات في البلد المضيف مثل قيام الحكومة بتزويد الشركات الاجنبية بمعلومات وبيانات غير دقيقة وغير وافية موجهين السبب لعدم توفرها وندرتها او لسبب تكاليفها الباهظة او لأغراض سياسية مختلفة ، وبالتالي تكون هذه المعلومات اقل بكثير مما يحتاجه المستثمر الاجنبي للقيام بمشروعاته او الاستمرار بها . بالإضافة إلى ذلك فان المستثمر الاجنبي يواجه مخاطر أخرى متمثلة بالعداوة للشركات الاجنبية والوقوف ضدها من قبل مجموعات تتعارض مصالحهم السياسية او الاقتصادية بشكل سلبي مع دخول الشركات او المنشاة الاجنبية وكذلك من قبل المواطنين الذين تدفعهم مشاعرهم الوطنية للوقوف ضد الشركات الاجنبية وهذا ما يعود له سبب انخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة إلى الدول النامية.(Gares، ١٩٨٢:٢٥).

المحددات الاجتماعية والثقافية

التركيبة الاجتماعية الأساسية : لوحظ في دراسات عدة أن هناك علاقة بين التدفق الداخل للاستثمارات الاجنبية الى أي دولة ونسبة المتعلمين في هذه الدولة ، حيث وجد أن أفضل الدول جذبا للاستثمارات المباشرة هي أفضل الدول في مجال التعليم وهذا يعكس رغبة المستثمر الأجنبي في الحصول على أيدي عاملة ماهرة.

الفروقات الثقافية بين الدولة الأم والدولة المضيفة : إن الاختلافات في العادات والتقاليد والثقافة تولد حالة من عدم التأكد من قبل المستثمر الأجنبي لردود فعل مواطنين الدولة المضيفة أو رجال أعمالها تجاه نشاطات هذا المستثمر

أو الـشركات المسـتثمرة الأجنبيـة . لذلـك يعـد القيـام بالاسـتثمار الأجنبـي في عـدد مـن الـدول الناميـة نـوع مـن المغامـرة . (صالـح،١٣:٢٠١٥).

المبحث الثالث:- الجانب التطبيقي

يتنـاول الجانـب التطبيقـي متغـيري الدراسـة حيـث سـنبدأ بتنـاول متغـير اقتصـاد المعرفـة وبعدهـا متغـير الاسـتثمار الاجنبـي المبـاشر.

اقتصـاد المعرفـة:- للتعـرف عـلى مسـتوى تطـور أي بلـد في مجـال اقتصـاد المعرفـة وترتيبهـا يمكـن الاعتـماد عـلى مـؤشر المعرفـة العالمـي الـذي يصـدر كل سـنة منـذ عـام ٢٠٠٣ وهـو نتـاج مبـادرة مشـتركة بـين برنامـج الامـم المتحـدة الانمـائي ومؤسسـة محمـد بـن راشـد آل مكتـوم للمعرفـة، ويتكـون المـؤشر مـن سـبع عنـاصر اساسـية(التعليم مـا قبـل الجامعـي، التعليـم التقنـي والتدريـب المهنـي، التعليـم العـالي، تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، البحـث والتطويـر والابتـكار ،الاقتصـاد، البيئـة التمكينيـة) تعطـي نظـرة عـن أداء كل دولـة مـن حيـث بنيتهـا التحتيـة المعرفيـة، وهنـا سـنركز عـلى ترتيـب الـدول وفقـا لهـذه العنـاصر الاساسـية السـبعة لمـؤشر المعرفـة العالميـة.

جدول (١) الترتيب العالمي للدول العربية في مجال التعليم حسب مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢١

الدولة	التعليم قبل الجامعي		التعليم التقني والتدريب المهني		التعليم العالي	
	القيمة	الترتيب العالمي	القيمة	الترتيب العالمي	القيمة	الترتيب العالمي
الامارات	80.9	6	70.1	8	64.0	16
قطر	80.2	14	53.3	70	61.4	20
السعودية	72.2	52	69.6	9	52.8	42
الكويت	68.6	66	67.6	12	41.7	94
سلطنة عمان	74.4	41	66.6	16	38.6	110
مصر	67.1	72	53.4	68	54.6	35
البحرين	68.4	68	51.8	76	45.4	76
تونس	70.5	61	47.5	92	40.8	99
لبنان	47.6	116	47.6	89	56.7	31
المغرب	57.0	99	50.1	79	30.7	142
الاردن	55.3	105	43.9	112	35.9	125
فلسطين	66.8	75	47.1	94	37.5	117
الجزائر	66.2	78	44.7	108	38.6	111
العراق	42.7	124	37.2	135	47.6	66
السودان	37.1	134	29.9	150	26.8	149
موريتانيا	33.7	141	36.1	140	20.7	154
اليمن	32.5	143	22.2	154	33.4	132

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

مـن خـلال الجـدول اعـلاه نلاحـظ أن هنـاك اهتمامـا متباينـاً بـين الـدول العربيـة مـن حيـث التعليـم بمسـتوياته المختلفـة، فبعـض الـدول تحتـل مراكـز متقدمـة مثـل دول الخليـج العـربي وعـلى رأسـهم الامـارات، كـما نلاحـظ أن هنـاك اختلافـاً داخـل الدولـة الواحـدة في مراتـب المسـتويات المختلفـة للتعليـم، فالإمـارات تحتـل المرتبـة السادسـة في التعليـم قبـل الجامعـي ، المرتبـة

٨ بالنسبة للتعليم التقني والتدريب المهني وتحتل المرتبة ١٦ بالنسبة للتعليم العالي، أما بالنسبة للسعودية فنجد أنها تحتل المرتبة ٥٢ في التعليم قبل الجامعي والمرتبة ٩ بالنسبة للتعليم التقني والتدريب المهني وتحتل المرتبة ٤٢ بالنسبة للتعليم العالي، أما بالنسبة للعراق، السودان، موريتانيا واليمن فهي تحتل مراتب متأخرة في مجال التعليم.

جدول (٢) الترتيب العالمي للدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢١

الدولة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الدولة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
	القيمة	الترتيب العالمي		القيمة	الترتيب العالمي
الامارات	65.9	14	الاردن	37.6	92
قطر	52.5	51	فلسطين	25.5	124
السعودية	58.2	35	الجزائر	32.8	106
الكويت	62.7	21	العراق	24.2	132
سلطنة عمان	53.0	49	السودان	17.7	151
مصر	50.0	57	موريتانيا	23.9	133
البحرين	59.6	30	اليمن	22.1	142
تونس	44.9	72			
لبنان	36.0	98			
المغرب	44.5	74			

المصدر : البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن الامارات حصلت على المرتبة الاولى عربياً و ١٤ عالميا في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يرتكز على محورين فرعيين يعدان الاساس لعملية التطور التكنولوجي هما البيئة التمكينية التي تضمن كافة الشبكات و الامكانيات التي تسهل عملية تبادل المعلومات والاتصال في المجتمع، كشبكات الهاتف والانترنت، أما القدرات التكنولوجية فتعبر عن مدى استعمال هذه الشبكات، وقد احتلت الدول الخليجية مراتب متقدمة على غرار الكويت، البحرين، السعودية وقطر والتي كانت مراتبها على الترتيب ٥١،٣٥،٣٠،٢١ وهو ما يعكس التطور الذي وصلت اليه هذه الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حين احتلت الجزائر المرتبة ١٠٦ عالميا ما يعني انها مازالت بعيدة عن الركب على غرار العراق الذي حل في المرتبة ١٣٢، في حين تذيلت السودان ترتيب الدول العربية بالمرتبة١٥١ عالميا.

جدول (٣) الترتيب العالمي للدول العربية في مجال البحث والتطوير والابتكار حسب مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢١

الدولة	البحث والتطوير والابتكار		الدولة	البحث والتطوير والابتكار	
	القيمة	الترتيب العالمي		القيمة	الترتيب العالمي
الامارات	42.0	28	الاردن	27.5	95
قطر	36.6	41	فلسطين	27.7	93
السعودية	36.0	47	الجزائر	17.0	145
الكويت	23.3	117	العراق	11.8	154
سلطنة عمان	28.9	82	السودان	31.1	70
مصر	32.7	58	موريتانيا	18.4	141
البحرين	27.6	94	اليمن	29.9	79
تونس	26.8	100			
لبنان	35.3	49			
المغرب	25.2	109			

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الامارات تحتل المرتبة ٢٨ عالميا من حيث البحث والتطوير والابتكار حسب مؤشر المعرفة العالمي لسنة ٢٠٢١ والمرتبة الاولى عربيا، كم احتلت قطر والسعودية المرتبة ٤١، ٤٧ على التوالي، بينما احتلت مصر، السودان، اليمن وعمان المراتب ٥٨ ،٧٠، ٧٩، ٨٢ على الترتيب، في حين احتلت دول عربية أخرى على غرار موريتانيا، الجزائر والعراق مراتب متأخرة حيث احتلت المراتب ١٤١ ،١٤٥ ، ١٥٤على الترتيب، ما يعني أن هناك تفاوتاً كبيراً في مؤشر البحث والتطوير والابتكار والذي أساسه اختلاف درجة الاهتمام من دولة إلى أخرى بهذه الركيزة الهامة من حيث التشجيع عليها وتوفير البنية الداعمة لذلك. هذه النتائج تقدم صورة واضحة لوضع البلدان العربية التي احتلت مراتب متأخرة في مجال البحوث والابتكار، والذي لا يزال بعيداً كل البعد عن ما حققته الدول المتطورة وهو ما ينعكس سلبا على التحول نحو اقتصاد المعرفة.

جدول (٣) الترتيب العالمي للدول العربية في مجال الاقتصاد حسب مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢١

الدولة	الاقتصاد		الدولة	الاقتصاد	
	القيمة	الترتيب العالمي		القيمة	الترتيب العالمي
الامارات	79.8	2	الاردن	50.8	77
قطر	59.4	55	فلسطين	46.6	103
السعودية	60.0	48	الجزائر	38.9	136
الكويت	63.5	35	العراق	33.4	149
سلطنة عمان	54.9	64	السودان	38.9	137
مصر	56.7	56	موريتانيا	37.7	140

البحرين	60.8	43	اليمن	35.5	148
تونس	48.8	91			
لبنان	48.8	92			
المغرب	48.0	97			

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

من خلال الجدول السابق نلاحظ اختلاف وضعية الاقتصاد في الدول العربية محل الدراسة، حيث يظهر جليا تفوق الامارات إذ حصلت على المرتبة الاولى عربيا والثانية عالميا، كما احتلت الكويت المرتبة ٣٥ عالميا والثانية عربيا ثم جاءت البحرين في المرتبة٤٣ والسعودية في المرتبة ٤٨ عالميا، كما حلت الجزائر في المرتبة ١٣٦ عالميا والمرتبة ١٣ عربيا في مؤشر الاقتصاد، تليها السودان في المرتبة ١٣٧ وموريتانيا في المرتبة ١٤٠ ثم اليمن في المرتبة ١٤٨ والعراق في المرتبة ١٤٩.

جدول(٥) الترتيب العالمي للدول العربية في مجال البيئات التمكينية حسب مؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢١

الدولة	البيئات التمكينية	الدولة	البيئات التمكينية		
	القيمة	الترتيب العالمي		القيمة	الترتيب العالمي
الامارات	69.3	27	الاردن	49.0	98
قطر	59.4	55	فلسطين	42.6	124
السعودية	52.4	83	الجزائر	45.2	117
الكويت	53.7	75	العراق	34.2	146
سلطنة عمان	48.7	100	السودان	32.2	151
مصر	51.2	88	موريتانيا	34.4	145
البحرين	51.7	91	اليمن	23.0	154
تونس	53.4	78			
لبنان	39.5	139			
المغرب	52.3	84			

المصدر : البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

يتضح من الجدول السابق أن التفاوت في ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر البيئة التمكينية بقي على حاله، حيث حصلت الامارات على المرتبة الاولى عربيا والمرتبة ٢٧ عالميا، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير لدولة الامارات بتوفير الظروف الملائمة لدخول معترك الاقتصاد المعرفي والرقي به إلى أعلى المستويات، وقد حذت حذوها دول الخليج الاخرى مثل السعودية والبحرين وقطر والكويت بالإضافة إلى المغرب ومصر، إذ سجلت هذه الدول ٨٨،٨٤ على التوالي في هذا المؤشر، وهو ما يوحي برغبة هذه الدول في توفير بيئة ملائمة لولوج اقتصاد المعرفة، في حين حلت الجزائر في المرتبة ١١٧ عالميا والعراق المرتبة ١٤٦ عالميا، وهو ما يضعها ذيل ترتيب الدول العربية.

جدول (٦) الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية لعام ٢٠٢١

الدولة	الترتيب العالمي	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	البحث والتطوير والابتكار	الاقتصاد	البيئات التمكينية
الامارات	11	6	8	16	14	28	2	27
قطر	38	14	70	20	51	41	55	55
السعودية	40	52	9	42	35	47	48	83
الكويت	47	66	12	94	21	117	35	75
سلطنة عمان	52	41	16	110	49	82	64	100
مصر	52	72	68	35	57	58	56	88
البحرين	55	68	76	76	30	94	43	91
تونس	83	61	92	99	72	100	91	78
لبنان	92	116	89	31	98	49	92	139
المغرب	101	99	79	142	74	109	97	84
الاردن	103	105	112	125	92	95	77	98
فلسطين	106	75	94	117	124	93	103	124
الجزائر	111	78	108	111	106	145	136	117
العراق	137	124	135	66	132	154	149	146
السودان	145	134	150	149	151	70	137	151
موريتانيا	147	141	140	154	133	141	140	145
اليمن	150	143	154	132	142	79	148	154

المصدر : البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

استنادا الى الترتيب العالمي ل ١٥٤ دولة حول العالم في مؤشر المعرفة العالمي خلال العام ٢٠٢١ حظيت ١٧ دولة عربية بترتيب عالمي في المؤشر خلال العام ٢٠٢١ مقارنة مع ١٣ دولة خلال العام ٢٠٢٠.

حيث تخطت ٨ دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال العام ٢٠٢١، كما تخطت ٧ دول هي الامارات، قطر ، السعودية ، الكويت ، سلطنة عمان، مصر والبحرين متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.

كما تحسن الترتيب العالمي ل ٦ دول عربية في هذا المؤشر تصدرتها مصر، حيث تقدمت على ١٩ مركزا مقارنة بالعام ٢٠٢٠، تلتها الكويت(تقدمت على ١٧) تلتها عمان(تقدمت على ٦ مراكز) ثم الامارات تقدمت ٤ مراكز والسعودية على مركزين وقطر على مركز واحد.

في حين تراجع ترتيب ٧ دول عربية في المؤشر تصدرتها الاردن (بتراجع ترتيبها ٢٤ مركزا) والمغرب (١٨ مركزا) ولبنان(١٦ مركزا) والبحرين (١٢مركزا) و موريتانيا(١١مركزا) والجزائر(٨ مراكز) وتونس مركزا واحدا.

كما حلت خمسة دول خليجية ومصر في مقدمة ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢١، حيث تصدرت الامارات المرتبة الاولى عربيا(١١ عالميا)، ثم قطر في المرتبة الثانية عربيا(٣٨ عالميا)، تلتها السعودية في المرتبة

الثالثة عربيا(٤٠ عالميا)، ثم الكويت في المرتبة الرابعة عربيا(٤٧ عالميا) وجاءت مصر وسلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (٥٢ عالميا).

وقد حلت الامارات في المرتبة الاولى عربيا في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠٢١، وحققت افضل ترتيب عالمي في مؤشر الاقتصاد حيث حلت في المرتبة الثانية عالميا.

من اللافت ظهور كل من العراق والسودان وفلسطين والمغرب في ترتيب افضل من متوسط الترتيب العالمي في واحد على الاقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي خلال العام ٢٠٢١.

الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية

شهدت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية اتجاها عاما للتذبذب خلال المدة ما بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٢١) وارتفع عدد المشاريع من (٤١٥) مشروعا في عام ٢٠٠٣ الى (٨٦٢) مشروعا في العام ٢٠٢١،وشهد العام ٢٠٠٨ الذروة من حيث كل من عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، بعدد (١١٧١) مشروعا وبتكلفة تخطت (١٦٨) مليار دولار وعدد وظائف اقترب من (٢٦٥) الف وظيفة.

على صعيد العام ٢٠٢١ ، شهدت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا تزامناً مع التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي نتيجة عودة النشاط الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والخدمية في العديد من الدول بعد فترات الاغلاق لاحتواء جائحة كورونا خلال العام ٢٠٢٠ ،مما ساعد على تحسن جميع المؤشرات على النحو التالي:

ارتفع عدد المشاريع الاجنبية الجديدة في الدول العربية بمعدل (٣٧ ٪) الى (٨٦٢) مشروعا في العام ٢٠٢١ لتمثل نسبة(٦,٤٪) من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.

ارتفعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بمعدل (١٪)الى (٣٢,٨) مليار دولار كما وفرت المشاريع الجديدة للعام ٢٠٢١ اكثر من (٧٥) الف وظيفة وبمتوسط (٨٧) وظيفة للمشروع، كما يوضح الجدول التالي التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال العام ٢٠٢١.

جدول(٧) التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام ٢٠٢١

الشهر	متوسط الوظائف	عدد الوظائف	متوسط التكاليف (مليون دولار)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	عدد الشركات	عدد المشاريع
يناير	65	4022	25.2	1534.4	59	61
فبراير	121	5466	27.8	1249.2	45	45
مارس	96	10716	71.3	7913.0	84	111
ابريل	75	3750	9.2	461.3	48	50
مايو	67	4972	24.9	1840.3	69	74
يونيو	112	11279	58.3	5834.8	83	100
يوليو	43	3197	15.3	1113.8	69	73
اغسطس	70	4851	44	3039.3	64	69
سبتمبر	137	13839	54.1	5462.1	75	101

اكتوبر	54	4040	30.5	2259.9	69	74
نوفمبر	81	6274	16.8	1292.2	70	77
ديسمبر	51	4143	11.8	946.2	67	80
المجموع	87	75495	38.0	32788.7	707	862

يتضح من الجدول السابق ان شهر مارس كان يمثل الذروة في كل من عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية وتكلفتها الاستثمارية، بعدد١١١ مشروعا تمثل نحو ١٣ ٪من الاجمالي، بتكلفة استثمارية ٧,٣ مليارات دولار وفرت ما يزيد على ١٠ الاف وظيفة، كما شهد شهر سبتمبر ذروة عدد الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، بعدد وظائف تجاوزه ١٣ الف وظيفة تمثل ١٨ ٪من الاجمالي خلال العام ٢٠٢١.

سجلت التكلفة الاستثمارية ادني مستوى لها خلال شهر أبريل وبلغت نحو ٤٦١ مليون دولار عبر ٥٠ مشروعا وفرت نحو ٣,٧٥ الف فرصة عمل في حين سجلت التكلفة الاستثمارية أعلى متوسط لها خلال شهر مارس، حيث تجاوزت ٧١ مليون دولار للمشروع، مقارنة مع ٩,٢ ملايين دولار هي الادنى للمشروع خلال شهر ابريل ٢٠٢١.

شهد شهر سبتمبر اعلى متوسط لفرص العمل التي وفرتها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية ، وبلغت ١٣٧ وظيفة للمشروع، مقارنة مع ٤٣ وظيفة للمشروع خلال شهر يوليو وهو ادنى متوسط لعدد الوظائف للمشروع الواحد خلال عام ٢٠٢١. والشكل التالي يبين التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام ٢٠٢١.

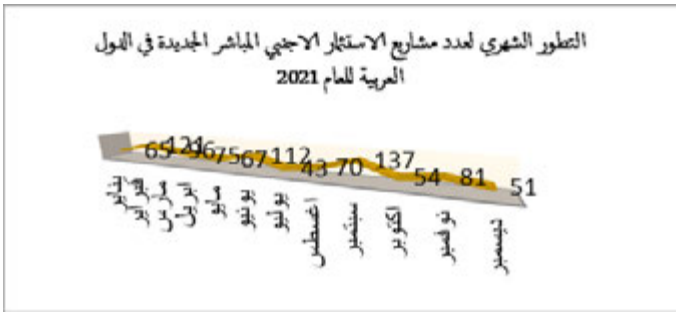

اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات جدول(٧)

جدول (٨) أهم الاقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام ٢٠٢١

الترتيب وفقا لعدد المشاريع	الاقليم	متوسط التكاليف (مليون دولار)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	متوسط الوظائف	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشاريع
١	اوربا الغربية	36.8	12596.8	93	31930	283	342
٢	اسيا والمحيط الهادي	41.5	7478.5	82	14807	154	180
٣	امريكا الشمالية	31.1	5032	81	13082	130	162

٤	الشرق الاوسط	47.1	6263.2	82	10954	97	133
٥	دول اوربا الناشئة	33.3	733.2	148	3245	21	22
٦	افريقيا	28.8	605.1	45	948	20	21
٧	امريكا اللاتينية والكاريبي	40.0	80	265	529	2	2
المجموع المتوسط		38.0	32788.8	88	75495.0	707	862

المصدر قاعدة بيانات FDI Markets:

من الجدول اعلاه نلاحظ ان أوروبا الغربية حلت في المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد٣٤٢ مشروعا تمثل ٣٩,٧٪من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام ٢٠٢١، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل ٢٨٣ شركة بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ نحو ١٢,٦مليار دولار بحصة ٣٨,٤ ٪من الاجمالي، وفرت تلك المشاريع نحو ٣١,٩ الف فرصة عمل جديدة بحصة ٤٢,٣٪من الاجمالي.

تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثاني أهم مصدر للمشاريع في المنطقة العربية بحصة٢٠,٩ ٪من حيث العدد و ٢٢,٨٪على صعيد التكلفة الاستثمارية، وحلت منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة، حيث ساهمت بنحو ١٨,٨٪من إجمالي عدد المشاريع، بتكلفة استثمارية تخطت ١٥ ٪ من الاجمالي، ووفرت ١٧,٣ ٪من فرص العمل الجديدة.

كما تصدرت منطقة الشرق الاوسط المرتبة الاولى من حيث متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع في المنطقة العربية، وبلغت ٤٧,١ مليون دولار في حين حلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في المقدمة من حيث متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد(٢٦٥) وظيفة للمشروع.

اهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام ٢٠٢١

استمر التركز الجغرافي لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال العام٢٠٢١ في عدد محدود من الدول بمختلف المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة وهذا ما سيتم تبيانه من خلال الجداول ادناه.

جدول (٩)الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاجنبية للعام ٢٠٢١ وفقا لعدد المشاريع

الترتيب	الدولة	الحصة من الاجمالي	عدد المشاريع
١	الامارات	52.8%	455
٢	السعودية	14.6%	126
٣	قطر	9.5%	82
٤	مصر	6.7%	58
٥	المغرب	5.8%	50
٦	البحرين	2.4%	21
٧	سلطنة عمان	2.3%	20
٨	الجزائر	1.0%	9
٩	تونس	0.9%	8
١٠	العراق	0.8%	7

١١	الكويت	0.8%	7
١٢	الاردن	0.7%	6
١٣	موريتانيا	0.6%	5
١٤	السودان	0.5%	4
١٥	ليبيا	0.2%	2
١٦	جيبوتي	0.1%	1
١٧	لبنان	0.1%	1
المجموع		100%	862

المصدر قاعدة بيانات FDI Markets:

من الجدول اعلاه يتبين ان الامارات تصدرت دول المنطقة كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد ، ومثلت ٥٢,٨ ٪من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة، في حين حلت السعودية في المرتبة الثانية ب١٢٦ مشروعا تمثل ١٤,٦٪ ٪من الاجمالي، وجاءت قطر بالمرتبة الثالثة بعدد ٨٢ مشروعا تمثل٩,٥٪ من الاجمالي كما حلت مصر بالمرتبة الثالثة بعدد ٥٨ مشروعا بنسبة ٦,٧٪ وفي المرتبة الخامسة المغرب بعدد ٥٠ مشروعا بنسبة ٥,٨٪ في حين الدول الاخرى مثلت نسبة ١١٪ من الاجمالي. والشكل التالي يوضح توزيع المشاريع على الدول العربية وفقا لعدد المشاريع للعام ٢٠٢١.

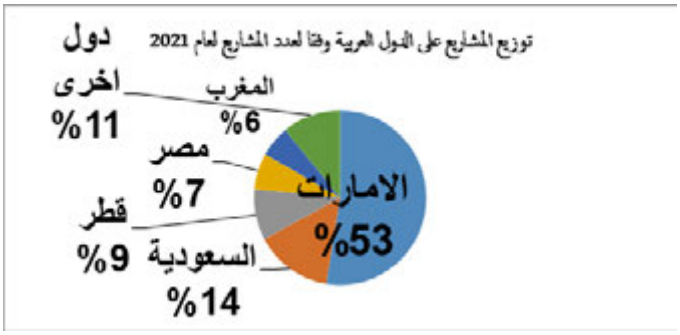

اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات جدول (٩)

جدول (١٠)الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاجنبية للعام ٢٠٢١ وفقا للتكلفة الاستثمارية(بالمليون دولار)

الترتيب	الدولة	الحصة من الاجمالي	التكلفة الاستثمارية(مليون دولار)
١	السعودية	28.2%	9257
٢	الامارات	20.0%	6567
٣	مصر	16.4%	5393
٤	سلطنة عمان	13.9%	4546
٥	المغرب	5.5%	1801
٦	قطر	3.4%	1124
٧	العراق	3.4%	1116
٨	البحرين	3.0%	981
٩	الجزائر	2.6%	853

١٠	الاردن	1.0%	343
١١	موريتانيا	1.0%	331
١٢	تونس	0.8%	268
١٣	الكويت	0.3%	101
١٤	السودان	0.3%	91
١٥	ليبيا	0.0%	12
١٦	جيبوتي	0.0%	5
١٧	لبنان	0.0%	1
المجموع		100%	32789

المصدر قاعدة بيانات FDI Markets:

من الجدول السابق يتبين تصدر السعودية بالمرتبة الاولى كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة ٩,٣ مليارات دولار مثلت٢٨,٢٪ من اجمالي تكلفة المشاريع في المنطقة، في حين حلت الامارات بالمرتبة الثانية بقيمة ٦,٦ مليارات دولار وبحصة ٢٠٪ من الاجمالي كما حلت مصر بالمرتبة الثالثة بقيمة٥,٤ مليارات دولار مثلت ١٦,٤٪ من الاجمالي وجاءت سلطنة عمان بالمرتبة الرابعة بقيمة ٤,٥ مليارات دولار وبنسبة ١٣,٩٪ من الاجمالي وفي حين حلت خامسا بقيمة ١,٨ مليارات دولار وبنسبة٥,٥٪ من الاجمالي. في حين التكلفة الاستثمارية للمشاريع الاجنبية في الدول العربية الاخرى مجتمعة مثلت نسبة ١٦٪ من الاجمالي.

جدول (١١)الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاجنبية للعام ٢٠٢١ وفقا لعدد الوظائف الجديدة

الترتيب	الدولة	الحصة من الاجمالي	عدد الوظائف
١	الامارات	27.8%	20996
٢	السعودية	23.2%	17501
٣	المغرب	14.8%	11183
٤	مصر	12.3%	9300
٥	سلطنة عمان	7.1%	5384
٦	قطر	5.6%	4206
٧	البحرين	2.3%	1743
٨	الاردن	2.1%	1617
٩	تونس	1.5%	1136
١٠	الجزائر	0.9%	650
١١	الكويت	0.6%	461
١٢	السودان	0.5%	414
١٣	العراق	0.4%	317
١٤	موريتانيا	0.4%	297
١٥	ليبيا	0.3%	258
١٦	جيبوتي	0.041%	31
١٧	لبنان	0.001%	1
المجموع		100%	75495

المصدر قاعدة بيانات FDI Markets:

مـن الجـدول السـابق يتضـح ان دولـة الامـارات حلـت بالمرتبـة الاولى مـن حيـث الوظائـف المسـتحدثة بمـا يقـارب مـن ٢١ الـف وظيفـة وبحصـة ٢٧,٨ ٪مـن الاجـمالي، وحلـت السـعودية بالمرتبـة الثانيـة وبوظائـف مسـتحدثة اكـثر مـن ١٧ وظيفـة وبحصـة ٢٣,٢٪ مـن الاجـمالي في حـين جـاءت المغـرب بالمرتبـة الثالثـة بعـدد وظائـف مسـتحدثة اكـثر مـن ١١ الـف وظيفـة وبحصـة ١٤,٨٪ مـن الاجـمالي كـما جـاءت مـصر بحصـة ١٢,٣٪ مـن الاجـمالي وحلـت سـلطنة عـمان بالمرتبـة الخامسـة بعـدد اكـثر مـن ٥ الـف وظيفـة وبحصـة ٧,١٪ مـن الاجـمالي في حـين كانـت حصـة الـدول العربيـة الاخـرى مجتمعـة ١٥٪ مـن الاجمالي.

جدول (١٢) مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية للعام ٢٠٢١

الترتيب	الدولة	متوسط التكاليف	التكلفة الاستثمارية	متوسط الوظائف	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشاريع
١	الامارات	14.4	6566.9	46	20996	426	455
٢	السعودية	73.5	9256.6	138	17501	102	126
٣	قطر	13.7	1124.2	51	4206	81	82
٤	مصر	93.0	5393.0	160	9300	50	58
٥	المغرب	36.0	1800.6	223	11183	44	50
٦	البحرين	46.7	981.2	83	1743	21	21
٧	سلطنة عمان	227.3	4546.4	269	5384	16	20
٨	الجزائر	94.8	853.1	72	650	7	9
٩	تونس	33.5	268.0	142	1136	8	8
١٠	العراق	159.4	1115.8	45	317	6	7
١١	الكويت	14.4	100.8	65	461	7	7
١٢	الاردن	57.1	342.6	269	1617	6	6
١٣	موريتانيا	66.3	331.4	59	297	4	5
١٤	السودان	22.7	90.9	103	414	4	4
١٥	ليبيا	6.0	11.9	129	258	2	2
١٦	جيبوتي	4.7	4.7	31	31	1	1
١٧	لبنان	0.5	0.5	1	1	1	1
المجموع		38	32789	88	75495	707	862

المصدر قاعدة بيانات FDI Markets:

مـن الجـدول اعـلاه يتضـح اسـتحواذ الـدول الخمسـة الاولى في كل المـؤشرات والتـي ضمـت كلا مـن(الامـارات ، السـعودية ، قطـر، مـصر والمغـرب) عـلى مـا يقـرب مـن ٩٢ ٪مـن عـدد المشـاريع و٣١ ٪مـن التكلفـة الاسـتثمارية و ٢١ ٪مـن الوظائـف الجديـدة.

وعليـه يتضـح مـن الجدولـين (٦) و(١٢) يمكـن ملاحظـة ان الـدول الاولى في مجـال اقتصـاد المعرفـة التـي هي(الامـارات، قطـر، السـعودية، الكويـت، مـصر، البحريـن، تونـس، لبنـان، المغـرب) اخـذت ايضـا المراتـب الاولى في مجـال جـذب الاسـتثمار الاجنبـي المبـاشر بالمقارنـة مـع الـدول العربيـة الاخـرى ليـس بالـضرورة جميعهـا اخـذت نفـس المرتبـة تمامـا ولكنهـا وقعـت ضمـن الـدول العـشرة الاولى ومـن هنـا نقبـل فرضيةالبحـث الرئيسـة القائلـة.

(هناك دور كبير وفعال لاقتصاد المعرفة للتأثير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية).

المبحث الرابع:- الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

نلاحظ ان أوروبا الغربية حلت في المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد٣٤٢ مشروعا تمثل ٣٩,٧٪من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة العربية لعام ٢٠٢١.

تصدرت منطقة الشرق الاوسط المرتبة الاولى من حيث متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع في المنطقة العربية للعام ٢٠٢١، وبلغت ٤٧,١ مليون دولار

كما حلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في المقدمة من حيث متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد(٢٦٥) وظيفة للمشروع في المنطقة العربية للعام ٢٠٢١.

اظهرت الدراسة في مجال مؤشر المعرفة العالمي تخطي ٧ دول عربية هي (الامارات، قطر ، السعودية ، الكويت ، سلطنة عمان، مصر والبحرين) متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.

بينت الدراسة ان هناك تفاوت بين الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر فبعض الدول العربية(الامارات ، السعودية ، قطر، مصر والمغرب) استحوذت على كل مؤشراته بما يقرب من ٩٢ ٪من عدد المشاريع و٣١ ٪من التكلفة الاستثمارية و ٢١ ٪من الوظائف الجديدة.

اظهرت الدراسة ان هنالك علاقة وتأثيراً بين مؤشر اقتصاد المعرفة مع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية للعام ٢٠٢١.

التوصيات:-

نظراً لتباين اقتصاديات الدول العربية من حيث الموارد الطبيعية واقتصاد المعرفة فان عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تختلف من دولة الى اخرى من تلك الدول، مما يتطلب من كل دولة ان تهيئ عناصر الجذب بحسب الطبيعة الاقتصادية والمعرفية.

قيام الدول النامية ببناء البنى التحتية المتمثلة بشبكة الطرق والمواصلات والخدمات العامة المتمثلة بالاتصالات وتقنية المعلومات للوصول الى اقتصاد المعرفة بالشكل الذي يسهم في جذب الاستثمار الاجنبي الى تلك الدول.

نظرا لكون معظم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين مجموعة الدول المتقدمة مما يتطلب من الدول النامية تهيئة جميع المتطلبات الاقتصادية والامنية والسياسية والتقنية لجذب الاستثمارات نحوها.

نتيجة للتداخل والترابط بين جميع دول العالم وفي جميع المجالات لابد من اعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما ينسجم مع التطورات الجديدة في جميع المجالات.

المراجع

المصادر العربية

احمد، دريد محمد،(٢٠١٥)،(الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات)،الطبعة الاولى، دار امجد للنشر والتوزيع عمان- الاردن.

العاني، تقي عبد سالم،(٢٠٠٣)،(الاستثمار الاجنبي ماله وعليه) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، السنة الاولى .

الغزالي، عيسى محمد،(٢٠٠٤)،(الاستثمار الاجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في

الاقطار العربية، العدد ٢٠٠٤،السنة الثالثة.

الجميلي، محمد سهيل محمد،(٢٠٠٧)،(الاصلاح الاقتصادي واثره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

الهاشمي، عبد الرحمن، والعزاوي، فائزة محمد،)٢٠٠٧ (،) المنهج والاقتصاد المعرفي) ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

آل شبيب، دريد كامل،(٢٠٠٨)،(الاستثمار والتحليل الاستثماري ، جامعة الزيتونه الاردنية)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية-، جامعة الزيتونه ،عمان –الاردن.

بوخاري ،أم هاني، (٢٠٢١)،(اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد ٤ العدد ٣.

دياب، محمد،(٢٠٠٤)،(اقتصاد المعرفة أين نحن منه؟)، مجلة العربي، عدد أيار٢٠٠٤.

زوده، عمار،(٢٠٠٧)،(محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر)،رسالة ماجستير، جامعة منتوري ، الجزائر.

صالح ، قتيبة ، (٢٠٠١٥) ، (الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد.

مؤتمن، منى، (٢٠٠٤)، (دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي)، رسالة المعلم، المجلد٤٣ ، العدد ١ ، عمان-الاردن.

نجم، عبود نجم، (٢٠٠٨)، (إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعلميات) ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

هندي، منير ابراهيم،(٢٠٠٥)،(الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات)،الطبعة الثانية، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر .

هدسون، جون و هرندر، مارك،(١٩٩٠)،(العلاقات الاقتصادية الدولية)، ترجمة د. محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر ، الرياض- السعودية .

يوسف، محمد محمود،(٢٠١١)،(اقتصاد مدن المعرفة... خصائص وتحديات مع التعرض للتجربة المصرية)، كلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة.

المصادر الاجنبية

David Begg، (2003)، (Economics)، The McGraw-Hill Companies، London

Hadson، M. Sackson W. Robinson، (2008)،(Small Islands voice Global form – foreign investment – who needs it ?) www.inestintunisiatr.com.

Isaian Frank ،(1980)،(Foreign Enterprise in Developing countries) ، the Johns Hopkins university press ، LtD ، London.

L.K. vong، (2006)، (Foreign Direct Investment . concepts and Relevance to Macao)، www.buslnessmonitor.com.

Parken، Michael، (2000)، (Economics)، Addison-Wesley، Reading، Massachusetts.

Richard E . Gares ،(1982)،(Multinational Enterprise and Economies Analysis) ، Cambridge University press

، New york.

Seffrey ، P.Graham and R. Bamy Spaulding ، (2005) ، (understanding foreign direct investment (FDI)) ، www. investkorea.org

Thomas H. Davenport and J.c. Beck (2001)، (The Attention Economy)، Harvard Business School Press، Boston.

UNCTAD: (2000)(investment regimes in the arab world ISSUES and policies) ، United Nation and Geneva، (2)، 15.